مؤسسة النفط الليبية تضع خطة جديدة لحماية الحقول

نوفاك: اتفاق إنتاج الخام العالمي سيتغير بناء على السوق

الكسندر نوفاك

حقل الشرارة النفطي

قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك في مقابلة مع صحيفة كومرسانت الاقتصادية اليومية: أن روسيا ستخفض إنتاجها النفطي حوالي 230 ألف برميل يوميا بموجب اتفاق خفض الإنتاج المبرم بين أوبك وغير الأعضاء.

وتابع: الاتفاق العالمي قد يتغير بناء على تغيرات وضع السوق، مشيراً إلى أن روسيا ستخفض إنتاجها النفطي بسلاسة بدءا من يناير، متابعاً: روسيا جنت 120 مليار دولار على الأقل في عامين بفضل اتفاقات أوبك وغير الأعضاء. وأضاف: تقييم روسيا لسوق النفط ينسجم عموما مع تقييم السعودية ودول أخرى، مضيفاً: بناء على توازن العرض والطلب، ينبغي خفض إنتاج النفط في الربعين الأول والثاني من 2019 لتحقيق الاستقرار بأسواق النفط. كما قال: الوضع في أسواق النفط العالمية قد يتغير خلال صيف 2019 بفعل طلب أقوى.

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إن رئيس المؤسسة مصطفى صنع الله ورئيس الحكومة المعترف بها دوليا فائز السراج اتفقا على وضع خطة أمنية جديدة لحماية حقل الشرارة النفطي الذي لا يزال مغلقا.

وذكرت المؤسسة في بيان "أن الخطة تتضمن إنشاء 'مناطق خضراء' آمنة داخل الموقع لمنع دخول أي شخص دون تصريح... وإبعاد جميع الأشخاص غير المصرح لهم بالتواجد في الحقل".

ونقل البيان عن صنع الله قوله لرئيس الوزراء "إن المؤسسة الوطنية للنفط على استعداد تام لفتح الحقل في حال تم الاشراف بشكل سليم على جهاز حرس المنشآت النفطية". وحرس المنشآت النفطية جهاز تابع لوزارة الدفاع يتولى مسؤولية تأمين منشآت النفط والغاز في ليبيا لكن صنع الله انتقد أداءه وطالب بتغيير رئيسه في حقل الشرارة.

كانت الحكومة الليبية المعترف بها دوليا قالت إن الحقل البالغ طاقته 315 ألف برميل يوميا، وهو أكبر حقول البلاد، سيعاد فتحه بعدما توجه رئيس الوزراء إلى هناك لمقابلة المحتجين الذين سيطروا على الحقل الجنوبي في الثامن من ديسمبر.

ووصف السراج مطالب المحتجين، وهم مجموعة من الحراس التابعين للدولة ورجال قبائل، بأنها مشروعة. وفي وقت لاحق، قالت مصادر نفطية إنه يجري اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستئناف الانتاج.

غير أن خلافا اندلع بعد ذلك بين الحكومة والمؤسسة الوطنية للنفط التي تريد وقف تعرضها للابتزاز من المحتجين الذين يسيطرون على الحقول للمطالبة بأموال أو وظائف. وغالبا ما يكون هؤلاء المحتجون مسلحين.

«المركزي» سيكون حذراً حيال تسهيل السياسة النقدية

مستقبل واعد للنمو مع استمرار الإصلاحات الحكومية في مصر

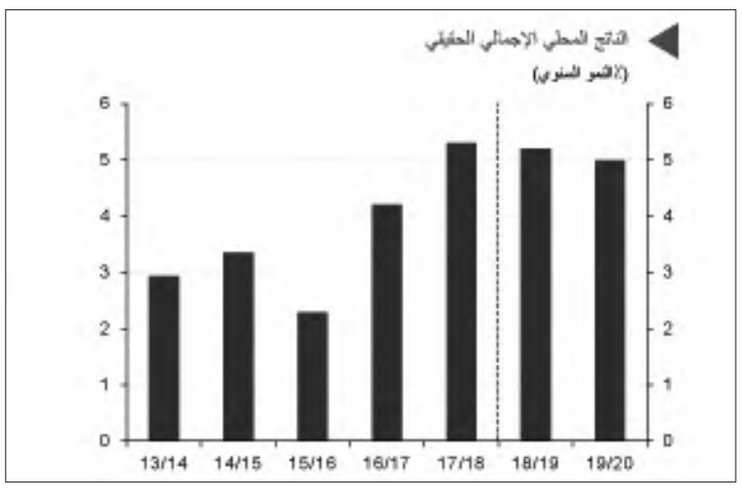

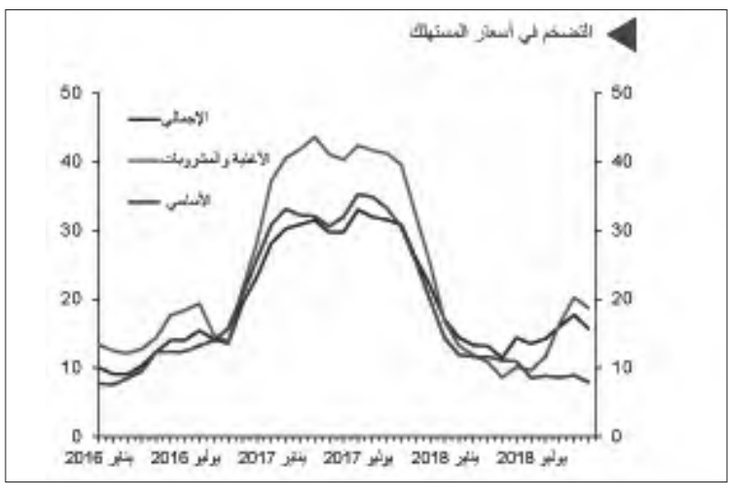

- النمو الاقتصادي سيبقى قوياً عند 5.2 بالمئة في السنة المالية 2019/2018
- الوضع المالي تحسن بفضل رفع العوائد الضريبية وخفض الإعانات الحكومية
- تراجع متوقع في عجز الحساب الخارجي إلى 2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي

قال تقرير بنك الكويت الوطني الصادر أمس الثلاثاء لقد تحسن الاقتصاد المصري بشكل جيد منذ اعتماد برنامج إصلاح اقتصادي طموح في أواخر 2016، مدعوم بتمويل من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار. حيث حاز التقدم الكبير الذي أحرزه حتى الآن على إشادة الجميع، بما يأذن ببدء مرحلة جديدة لمصر. وبالفعل، فقد تحسن معدل النمو، وتقلص عجز الميزانية المالية، وبدأ معدل البطالة في التراجع، وانخفض مستوى الدين العام. وبالرغم من ذلك، فإن مصر لا زالت تواجه عددا من المخاطر، منها: تعرضها بشكل كبير للصدمات الخارجية، واستمرار التضخم المرتفع، وارتفاع تكاليف خدمة الدين. ولكن مع التنفيذ المتواصل للإصلاحات في ظل التحسن المستمر للمؤشرات المالية العامة وتطور البيئة التنظيمية وكذلك عملة أكثر تنافسية، فإن النظرة المستقبلية للسنتين القادمتين تبدو إيجابية.

زخم النمو يستمر

بلغ نمو الناتج المحلي 5.3 % في السنة المالية 2018/2017، وهي أعلى وتيرة في عشر سنوات، وقد تواصَل النمو بنفس المعدل في الربع الأول من السنة المالية 2019/2018، المنتهي في 30 سبتمبر الماضي. فقد لقي النمو دعما بشكل أساسي من الارتفاع القوي في الإنفاق الاستثماري الحكومي، واستمرار الارتفاع في إنتاج الغاز الطبيعي، وانتعاش قطاع السياحة. ونتيجة لذلك، انخفض معدل البطالة إلى 10% في الربع الثالث من 2018 مقارنة بـ11.9 % خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ولكن مؤشر مديري المشتريات تراجع مجددا إلى نطاق الانكماش في أكتوبر ونوفمبر ليصل إلى 48.6 و49.2 على التوالي، بعد أن أظهر ارتفاعا في الربع الأول من السنة المالية 2019/2018 بمعدل 50.5 (من يوليو إلى سبتمبر). ويشير ذلك إلى بعض الضعف في انتعاش القطاع الخاص غير النفطي، نتيجة بعض التحديات الاقتصادية التي استمرت في الضغط على الطلب.

ولكن في سياق التشديد النقدي العالمي والقلق بشأن استقرار الأسواق الناشئة، إلى جانب خطة الحكومة لخفض دعم الطاقة، فإن الاستهلاك الخاص ونشاط القطاع الخاص، سيبقيان على الأرجح تحت الضغط خلال السنة المالية الجارية. ولكن استمرار الاستثمار الحكومي القوي والتقدم المتواصل في الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الاجنبي، سيدعم النمو في السنتين القادمتين. لذلك، نتوقع أن يبقى النمو قوياً عند حوالي 5.2% في السنة المالية 2019/2018 و 5.0 % في السنة المالية 2020/2019 (الرسم البياني 1).

التضخم أعلى من المتوقع

أدى تلاشي تأثير تعويم الجنيه المصري إلى تراجع التضخم بشكل حاد من أعلى معدلاته التي بلغها عند 33% في يوليو 2017 إلى 11.4% في مايو 2018. غير أن التخفيضات الأخيرة في دعم الوقود والطاقة في منتصف 2018، قد رفعت التضخم إلى 17.7% في أكتوبر 2018، أي أعلى من معدل التضخم الذي يستهدفه البنك المركزي المصري والبالغ 13% (أقل أو أكثر بنسبة 3%)، قبل أن يتباطأ إلى 15.7% في نوفمبر، على إثر انخفاض أسعار الغذاء والمشروبات بنسبة 1.8% مقارنة بالشهر السابق (الرسم البياني 2). أما التضخم الأساسي، فقد تراجع من 8.86% في أكتوبر إلى 7.94% في نوفمبر، وهو المعدل الأبطأ منذ مارس 2016، ليمنح بذلك مرونة نسبية للبنك المركزي المصري.

السياسة النقدية

مع بقاء التضخم مرتفعا نسبيا، سيكون البنك المركزي المصري على الأرجح أكثر حذرا بشأن تسهيل السياسة النقدية. فقد يبقي أسعار الفائدة على حالها خلال السنة المالية الجارية عند 16.75% للإيداع لليلة واحدة و17.75% لسعر الإقراض.

وفي هذا السياق، تواجه السياسة النقدية معضلة صعبة. فمن ناحية، تحتاج لإبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لجذب رأس المال الأجنبي لخدمة حاجاتها المالية من العملات الأجنبية. ولكن من ناحية أخرى، تريد خفض تكلفة الاقتراض لتشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي، وكذلك لخفض خدمة الدين لتحقيق العجز المستهدف في الميزانية. ولكن من الحكمة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي أولا من خلال إبقاء التضخم تحت السيطرة، حيث سيُمهد ذلك لخفض لاحق في أسعار الفائدة مما سينعكس إيجاباً على نشاط القطاع الخاص.

عجز الميزانية

لقد تحسن الوضع المالي لمصر، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع العوائد الضريبية، وخفض دعم الطاقة واحتواء فاتورة الأجور. فقد تقلص عجز الميزانية من 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016/2017 إلى 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017/2018، ولا زالت الأرقام الأخيرة تشير إلى المزيد من التحسن. حيث تقلص العجز المالي بشكل طفيف من 2% خلال الربع الأول من السنة المالية 2017/2018 إلى 1.9% خلال الفترة نفسها من السنة المالية 2018/2019، الأمر الذي يفسح المجال للحكومة لبلوغ العجز المستهدف في الميزانية عند 8.4% للسنة المالية الحالية و7% للسنة المالية 2019/2020.

وبناءً على المتغيرات الحالية، نظن أنه بالإمكان تحقيق الأهداف الخاصة بخفض عجز الميزانية، خاصة بعد التدهور الأخير في سعر النفط من 80 دولارا للبرميل إلى حوالي 60 دولار، الأمر الذي خفف نسبيا الضغط على الحكومة المصرية. ولكن من المحتمل أيضاً أن لا تتمكن مصر من الالتزام بأهدافها المالية إذا ما ارتفعت أسعار النفط فوق سعر النفط المعتمد في الميزانية (ما بين 65 و67 دولارا للبرميل)، أو إذا استمرت تكاليف خدمة الدين الحكومي في الارتفاع تزامنا مع الارتفاع العالمي في أسعار الفائدة، خاصة في غياب إجراءات أخرى تعوض تلك الزيادة في التكاليف. وفعلياً، ألغى البنك المركزي المصري في سبتمبر الماضي عددا من مزادات السندات لأن البنوك والمستثمرين طلبوا أسعار فائدة أعلى مما كانت الحكومة تنوي دفعه، وهو ما يوضح التأثير السلبي للعوامل السابق ذكرها على العجز المالي الذي تستهدفه الحكومة.

أما فيما يخص الدين العام، فقد تراجعت نسبته من 108% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016/2017 إلى نسبة متوقعة تبلغ 98% خلال السنة المالية 2017/2018، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الضبط التدريجي للوضع المالي الجاري العمل به، إلى جانب المزيد من الارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ونتوقع أن يبلغ الدين الحكومي 94% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2018/2019 و88% في السنة المالية القادمة، بينما حددت توجيهات ميزانية الدولة الأخيرة للسنة المالية 2019/2020 الصادرة في أكتوبر استهدافها للدين العام عند 79.3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2021/2022.

الحساب الجاري

ازدادت قوة الحساب الجاري الخارجي بشكل كبير منذ تعويم الجنيه المصري، وذلك بدعم من نمو الصادرات بسبب تحسن التنافسية وكذلك انخفاض الواردات. فقد تقلص العجز في الحساب الجاري في السنة المالية 2018/2017 بنسبة 58.6% ليصل إلى 6 مليار دولار أميركي، وتراجع من 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي قبل سنة (14 مليار دولار) إلى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ونتوقع المزيد من التقلص في عجز الحساب الجاري إلى حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019/2018، يساعده في ذلك تراجع واردات الطاقة واستمرار الانتعاش في قطاع السياحة. وفي نفس الوقت، واصل ميزان المدفوعات الإجمالي تسجيل فائض قدره 12.8 مليار دولار مقارنة بفائض قدره 13.7 مليار دولار في الفترة نفسها قبل سنة، بدعم من تدفقات رأسمالية كبيرة إلى الاقتصاد المصري. فقد كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد قوية عند 7.7 مليار دولار (3.2 % من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية 2018/2017، بفضل الاستثمارات في قطاع الغاز، بينما تراجعت استثمارات المحفظة المالية مؤخرا، حيث شهدت الأسواق الناشئة خروج رأس المال نتيجة لأزمة في العملة في بعض الدول (مثل تركيا والأرجنتين). وقد أدى هذا التحسن في الحساب الجاري الخارجي لمصر إلى ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى مستويات قياسية عند 44.26 مليار دولار أميركي في السنة المالية 2018/2017، لتغطي حوالي ثمانية أشهر من الواردات المصرية

الاندماج بين بنكي الأهلي التجاري و«الرياض» سيخلق كياناً بـ182 مليار دولار

السعودية : مباحثات اندماج لخلق ثالث أكبر مصرف في الخليج

أعلن بنكا الأهلي التجاري و بنك الرياض في السعودية عن قرار مجلس الإدارة في كل منهما ببدء المناقشات حول الاندماج.

وقال البنك الأهلي التجاري في إفصاح على موقع السوق المالية السعودية (تداول)، إن قرار مجلس إدارته بتاريخ 24 ديسمبر 2018 تضمن «بدء مناقشات مبدئية مع بنك الرياض لدراسة اندماج البنكين».

وأكد الأهلي التجاري أن «الدخول في هذه المناقشات لا يعني بالضرورة أن عملية الاندماج سوف تتم بين الطرفين»، كما أكد بنك الرياض في بيان منفصل نفس المعلومات.

صول بـ182 مليار دولار

وسيمثل الكيان المزمع إنشاؤه مصرفاً عملاقاً بأصول تبلغ 685 مليار ريال أي ما يعادل 182 مليار دولار حتى نهاية سبتمبر من العام الحالي، ليشكل ثالث أكبر مصرف في منطقة الخليج.

وتبلغ أصول الأهلي التجاري أكبر بنك سعودي من حيث الأصول، 121 مليار دولار، فيما تبلغ أصول بنك الرياض 61 ملياراً.

أما القيمة السوقية للأهلي التجاري فتبلغ 38 مليار دولار، فيما قيمة بنك الرياض السوقية عند 14 مليار دولار.

وسيكون الكيان المصرفي الجديد، في حال أنجزت الموافقة على الاندماج، واحداً من أكبر البنوك العربية وفي موقع يؤهله لتسجيل حضور عالمي قوي بما يتفق مع رؤية السعودية 2030 لخلق كيانات وطنية عملاقة تنافس على المستوى العالمي.

ويعد صندوق الاستثمارات العامة المالك الأكبر في البنكين، إذ يمتلك حصة 44% في البنك الأهلي التجاري، كما أنه يمتلك 22% من بنك الرياض.

ويشمل تقاطع الملكيات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تساهم بنسبة 16% من بنك الرياض، و10% في الأهلي التجاري.

كذلك تمتلك المؤسسة العامة للتقاعد نسبة 10% في الأهلي التجاري، و9% في بنك الرياض. ويعتبر «الأهلي التجاري» حاليا أكبر بنك سعودي من حيث الأصول.

وفي حال تم الاتفاق على الاندماج «سيخضع ذلك لشروط وموافقات الجهات الرقابية المعنية في المملكة العربية السعودية وموافقة الجمعية العامة غير العادية لكلا البنكين».

ونوه البنك إلى «أنه تم التنسيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يخص متطلبات الاندماج قبل البدء في هذه النقاشات، ولكنه لا يزال من الواجب الحصول على الموافقات الرسمية قبل إتمام عملية الاندماج».

الدولار يهبط لأدنى سعر في 4 أشهر مقابل الين وسط اضطرابات في واشنطن

اوراق مالية فئة 100 دولار

تراجع الدولار أمام عملتي الملاذ الآمن الين والفرنك السويسري أمس الثلاثاء مع تقليل المستثمرين لانكشافهم على الأصول العالية المخاطر، في ظل الإغلاق الجزئي للحكومة الأمريكية وبوادر مواجهة بين البيت الأبيض ومجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي).

ونزل الدولار 0.39 بالمئة إلى 110 ينات، مسجلا أدنى مستوياته منذ أواخر أغسطس، ويتجه للهبوط أمام العملة اليابانية للجلسة الثامنة على التوالي، مع إغلاق أسواق لندن ونيويورك أمس الثلاثاء بمناسبة عيد الميلاد.

وسجل الين أيضا أعلى مستوياته في 16 شهرا أمام الجنيه الاسترليني، ليجري تداوله عند 139.90 ين للاسترليني، وصعد لأعلى مستوى له في أربعة أشهر أمام اليورو مسجلا 125.60 ين.

وزاد الفرنك السويسري 0.2 بالمئة أمام الدولار إلى أعلى مستوى له في 12 أسبوعا عند 0.98355 فرنك للدولار، بعدما صعد 0.9 بالمئة في أعلى مكاسبه اليومية في 11 شهرا.

وهاجم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مجلس الاحتياطي، واصفا إياه بأنه "المشكلة الوحيدة" للاقتصاد الأمريكي، بعد أيام من ورود تقارير تشير إلى أن ترامب ناقش إقالة رئيس البنك المركزي جيروم باول.

ومع إغلاق كثير من الأسواق بمناسبة عيد الميلاد، كانت تحركات العملات الأخرى محدودة. ولم يطرأ تغير يذكر على اليورو ليستقر عند 1.1410 دولار، بعدما صعد 0.33 بالمئة.

وواجهت العملات المرتبطة بتجارة السلع الأولية ضغوطا جديدة مع نزول أسعار النفط أكثر من ستة بالمئة.

وجرى تداول العملة الكندية عند 1.3584 دولار كندي للدولار الأمريكي، بعدما نزلت لأدنى مستوياتها في 19 شهرا عند 1.3614.

وبلغ الدولار الاسترالي 0.7042 دولار أمريكي، ليقبع قرب أدنى مستوياته هذا العام 0.7021 دولار الذي سجله في أواخر أكتوبر.

نيكي يهبط لأدنى مستوى في 20 شهراً مقتفياً أثر «وول ستريت»

رجال بجوار لوحة تعرض أسعار الأسهم في طوكيو

انخفض المؤشر نيكي للأسهم اليابانية إلى أدنى مستوياته في 20 شهرا أمس الثلاثاء، بعد تفاقم خسائر وول ستريت وسط سلسلة من التطورات السياسية المثيرة للقلق في الولايات المتحدة. ونزل المؤشر القياسي 5.01 بالمئة ليغلق عند 19155.74 نقطة، بعدما سجل أدنى مستوياته منذ أواخر أبريل نيسان 2017 عند 19117.96 نقطة.

وتراجع المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 4.88 بالمئة، ليختم الجلسة عند 1415.55 نقطة، بعدما لامس أضعف مستوياته منذ نوفمبر تشرين الثاني 2016 عند 1412.90 نقطة.

وواصلت الأسهم في وول ستريت هبوطها الحاد، حيث هوى المؤشر ستاندرد آند بورز 500 نحو 15 بالمئة منذ بداية الشهر، في ظل قلق المستثمرين من عقد وزير الخزانة الأمريكي اجتماعا لمجموعة أزمة ومن تطورات سياسية أخرى. وكثير من الأسواق المالية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية مغلقة أمس الثلاثاء بمناسبة عيد الميلاد. واتصل وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين بكبار المصرفيين الأمريكيين وسط تراجع الأسهم، وقال إنه يدعو لعقد اجتماع للجهات التنظيمية المالية لبحث سبل تأمين "عمليات السوق الطبيعية".

وتأثرت وول ستريت بإغلاق الحكومة الاتحادية الأمريكية وتقارير بأن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ناقش سرا إمكانية إقالة رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي). ونزل سهم تويوتا موتور 5.25 بالمئة وسوني 5.55 بالمئة ونينتندو 4.3 بالمئة ومجموعة ميتسوبيشي يو.اف.جيه المالية أربعة بالمئة. وانخفضت جميع القطاعات الفرعية وعددها 33 قطاعا في بورصة طوكيو، بقيادة قطاعي الآلات الدقيقة والأدوية.

الذهب يبلغ أعلى مستوى في 6 أشهر مع هبوط الأسهم

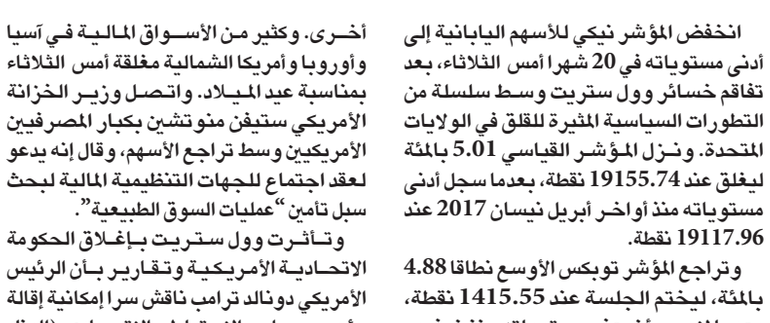
سبائك من الذهب في تركيا

ارتفع الذهب إلى أعلى مستوى في ستة أشهر بفعل انحسار الإقبال على المخاطرة مع تراجع أسواق الأسهم وفي ظل المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي على نحو قاد المستثمرين إلى السعي للملاذ الآمن في المعدن الأصفر.

وجرى تداول الذهب في التعاملات الفورية عند 1268.49 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 1857 بتوقيت جرينتش في تعاملات هزيلة قبيل عطلة عيد الميلاد. وسجل المعدن الأصفر أعلى مستوى له منذ أواخر يونيو حزيران عند 1269.49 دولار في وقت سابق من الجلسة.

وصعد الذهب في تسوية العقود الأمريكية الآجلة 1.1 بالمئة إلى 1271.80 دولار للأوقية. ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، ارتفع البلاديوم في المعاملات الفورية 1.2 بالمئة إلى 1246.20 دولار للأوقية.

وزادت الفضة بنحو واحد في المئة إلى 14.73 دولار للأوقية، في حين انخفض البلاتين 0.6 بالمئة إلى 782.50 دولار للأوقية.